وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المستقبل
كلية العلوم الادارية
قسم ادارة الاعمال

المرحـلة : الرابعة
المـــــادة : الإدارة الدولية
التدريسي : د. ليث علي مطر
التأريـــخ : 2023/10/25

المحاضرة الخامسة

# منظمات التجارة الدولية

**المقصود بمصطلح منظمات التجارة الدولية؟**

منظمات التجارة الدولية هي مؤسسات أنشئت لتعزيز وتنظيم التجارة الدولية بين البلدان. وتهدف هذه المنظمات لتسهيل التجارة، وتقليل الحواجز أمامها، ووضع القواعد واللوائح لإدارتها. والغرض الأساسي لهذه المنظمات هو النمو الاقتصادي من خلال تعزيز التجارة الحرة والعادلة بين البلدان.

وأكثر منظمات التجارة الدولية شهرة وتأثيراً هي منظمة التجارة العالمية(WTO) ، التي تأسست عام 1995 خلفاً للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ال GATوهي منظمة عالمية تضع القواعد والاتفاقيات للتجارة الدولية بين الدول الأعضاء فيها. وتشمل وظائفها الرئيسية التفاوض على الاتفاقيات التجارية، وتوفير منصة لتسوية المنازعات، ومراقبة السياسات التجارية الوطنية. وتشمل منظمات التجارة الدولية الأخرى غرفة التجارة الدولية(ICC) ، التي توفر منتدى للشركات لمناقشة وحل قضايا التجارة الدولية، ومركز التجارة الدولية(ITC) ، الذي يساعد البلدان النامية في بناء قدراتها التصديرية والوصول إلى الأسواق الدولية. بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضاً منظمات تجارية إقليمية مثل الاتحاد الأوروبي(EU) ، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(NAFTA) ، ورابطة دول جنوب شرق آسيا(ASEAN) ، فتعمل هذه المنظمات على تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء من خلال إزالة الحواجز التجارية مثل التعريفات والحصص واللوائح.

## دور وأهمية منظمات التجارة الدولية

تؤدي منظمات التجارة الدولية دوراً حاسماً في تعزيز التجارة والنمو الاقتصادي والتنمية بين البلدان. وتتكون هذه المنظمات من الدول الأعضاء التي تجتمع لوضع السياسات والاتفاقيات واللوائح التي تحكم التجارة الدولية. ومن أهم أوجه الأهمية لمنظمات التجارة الدولية :

1. **تسهيل المفاوضات التجارية:** تلعب منظمات التجارة الدولية دوراً رئيسياً في تسهيل المفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء. وتشمل هذه المفاوضات تخفيضات الرسوم الجمركية، وتحرير التجارة، وغيرها من التدابير التي تهدف إلى تعزيز التجارة وتقليل الحواجز التجارية .
2. **وضع القواعد والمعايير التجارية:** تضع منظمات التجارة الدولية القواعد والمعايير التي تحكم التجارة بين الدول الأعضاء، حيث تساعد هذه القواعد والمعايير على ضمان ممارسات تجارية عادلة وشفافة، وتقليل الحواجز التجارية، وتعزيز النمو الاقتصادي .
3. **تقديم المساعدة الفنية:** تقدم منظمات التجارة الدولية المساعدة الفنية للدول الأعضاء للامتثال لقواعد وأنظمة التجارة. وتشمل هذه المساعدة التدريب وبناء القدرات وغير ذلك من أشكال الدعم لمساعدة البلدان على تطوير بنيتها التحتية ومؤسساتها المتعلقة بالتجارة .
4. **تعزيز التنمية الاقتصادية**: تعمل منظمات التجارة الدولية على تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع التجارة بين الدول الأعضاء، ما يؤدي إلى توفير فرص العمل، وزيادة النمو الاقتصادي، والحد من الفقر .
5. **حل النزاعات التجارية:** تعقد منظمات التجارة الدولية المنتديات والاجتماعات باستمرار لحل النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء بهدف منع الخصومات التي يكون لها عواقب سلبية على الاقتصاد العالمي .

6. **مراقبة التدفقات التجارية:** ترصد منظمات التجارة الدولية التدفقات التجارية بين الدول الأعضاء للمساعدة في تحديد الاختلالات التجارية المحتملة وغيرها من القضايا. ما يساعد منع المعوقات والمخالفات التجارية من أن تصبح مشكلة اقتصادية رئيسة .
7. **توفير منصة للتعاون:** توفر منظمات التجارة الدولية منصة للدول الأعضاء للتعاون في القضايا المتعلقة بالتجارة. ويؤدي هذا إلى تطوير اتفاقيات جديدة، والاستفادة من أحدث البرامج والخطط التجارية والمبادرات الأخرى التي تهدف إلى تعزيز التجارة والنمو الاقتصادي.

## أهم منظمات التجارة العالمية

## أولاً: الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة

## General Agreement On Tariffs And Trade (GATT)

هي اتفاقية قانونية بين العديد من البلدان، وكان هدفها العام هو تعزيز التجارة الدولية عن طريق خفض أو إزالة الحواجز التجارية مثل التعريفات الجمركية أو الحصص. ووفقاً لديباجتها، كان الغرض منها "التخفيض بشكل كبير في التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية وإلغاء الأفضليات، على أساس متبادل وعلى أساس المنفعة المتبادلة". تمت مناقشة اتفاقية ال GATTلأول مرة خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتوظيف وكانت نتيجة لفشل الحكومات المتفاوضة في إنشاء منظمة التجارة الدولية .تم التوقيع عليها من قبل 23 دولة في جنيف في 30 أكتوبر 1947، وتم تطبيقها على أساس مؤقت في 1 يناير 1948 وظلت سارية المفعول حتى 1 يناير 1995.

**أهم مبادئ وأهداف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة هي :**

1. العمل على تحرير التجارة الدولية.
2. إزالة العوائق أمام التبادل التجاري بين الدول.
3. حل المنازعات التجارية الدولية عن طريق المفاوضات.
4. تهيئة المناخ الدولي والإعداد لإنشاء منظمة التجارة العالمية.
5. كما تضمنت في طيتها فقرات ذات نبرة قانونية دولية، أهمها التعامل بالمثل فيما يخص نقل البضائع والحرص عليها من قبل الدول التي تمر من خلالها كما لو كانت بضاعتها، هذا وألزمت جميع دول الاتفاقية بمبدأ عدم التمييز بين بضاعة وأخرى، وحل المشاكل عن طريق ميثاق (GATT) الذي يربط الدول التي صادقت عليه.

## ثانياً: منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO)

منظمة التجارة العالمية (WTO) هي منظمة دولية تشرف على التجارة العالمية وتعززها. تأسست في عام 1995، خلفاً للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الـ (GATT)

يقع المقر الرئيسي لمنظمة التجارة العالمية في جنيف، سويسرا، وتحكمها الدول الأعضاء فيها، وعددها حالياً 164. والوظيفة الأساسية لمنظمة التجارة العالمية هو ضمان تدفق التجارة الدولية بأكبر قدر ممكن من السلاسة والحرية. وتعقد المنظمة منتدى لأعضائها للتفاوض وتسوية النزاعات المتعلقة بالتجارة الدولية. كما أنها تطور وتدير القواعد واللوائح الخاصة بالتجارة الدولية. وتشرف منظمة التجارة العالمية على عدد من

اتفاقيات التجارة الدولية، بما في ذلك الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الـ (GATT) واتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) كما أنها تدير النزاعات التجارية المتعلقة بهذه الاتفاقيات .

كما تعقد المنظمة منتدى لأعضائها للتفاوض وتسوية النزاعات المتعلقة بالتجارة الدولية. كما أنها تطور وتدير القواعد واللوائح الخاصة بالتجارة الدولية. وتشرف منظمة التجارة العالمية على عدد من اتفاقيات التجارة الدولية، بما في ذلك الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الـ (GATT) ، واتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية . كما أنها تدير النزاعات التجارية المتعلقة بهذه الاتفاقيات. كما تعقد المنظمة المنتديات بشأن اتفاقيات تجارية جديدة وتحديث الاتفاقيات القائمة. كما تساعد البلدان النامية في المشاركة في هذه المفاوضات، وتراقب السياسات التجارية للدول الأعضاء فيها للتأكد من أنها متوافقة مع قواعدها. وتقدم المنظمة الدعم الفني والتدريب للبلدان النامية لمساعدتها على المشاركة بشكل أكثر فعالية في التجارة الدولية. كما تعمل بشكل وثيق مع المنظمات الدولية الأخرى، مثل الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، بهدف تعزيز التعاون الدولي والتنمية.

## الأهداف

1. **إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام:** فالمستهلك والمنتج كلاهما يعلم إمكان التمتع بضمان الإمداد المستمر بالسلع مع ضمان اختيار أوسع من المنتجات تامة الصنع ومكوناتها وموادها الخام وكذلك بخدمات إنتاجها. وبذلك يضمن كل من المنتجين والمصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائما لهم.
2. **نشوء عالم اقتصادي مزدهر يتمتع بالسلام ومسؤول بصورة أكبر:** يتم بصورة نموذجية اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية بإجماع الدول الأعضاء ويتم التصديق عليها بواسطة برلمانات الدول الأعضاء يتم الاعتراض بخصوص الخلافات التجارية عن طريق آلية فض المنازعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية حيث يتم التركيز على تفسير الاتفاقيات والتعهدات وكيفية ضمان التزام السياسات التجارية للدول بهما. وبهذه الطريقة تنخفض مخاطر أن تمتد الخلافات إلى نزاعات سياسية أو عسكرية. وبخفض الحواجز التجارية فإن نظام منظمة التجارة العالمية يزيل أيضاً الحواجز الأخرى بين الأفراد والدول.
3. **توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي** ليلائم مختلف مستويات المعيشة والتنمية.
4. **إيجاد وضع تنافسي دولي للتجارة** يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصص الموارد.
5. **تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم.**

## الشعار

شعار منظمة التجارة العالمية يمثل الكرة الأرضية، من خلال ستة أقواس رسومية، باستخدام الألوان الأساسية للضوء وهي الأحمر والأزرق والأخضر بالتبادل في إشارة إلى أن حركة التجارة العالمية بين الدول تلتقي لتكون تحالف استراتيجي.

**(يوحي الشعار بالتفاؤل والدينامية من خلال الحركة التي تدمج وتغلف روح المنظمة في تعزيز تجارة نزيهة ومفتوحة)**

## الأنشطة والمهام

إن الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسة وبصورة متوقعة وبحرية. وتقوم المنظمة بذلك عن طريق:

أ- إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة.
ب- التواجد كمنتدى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة.
ج- فض المنازعات المتعلقة بالتجارة.
د- مراجعة السياسيات القومية المتعلقة بالتجارة.
هـ- مساعدة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب.
و- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

## الهيكلية

منظمة التجارة العالمية منظمة دولية تعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، وتشكل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف. وقد أنيط بها بشكل أساسي مهمة تطبيق اتفاقية أورغواي. ومن أهم لجانها وهياكلها التنفيذية:

أ- المؤتمر الوزاري: يتألف المؤتمر الوزاري من وزراء التجارة للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية ويعتبر رأس السلطة في المنظمة. ويجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل عامين على الأقل. وقد انعقد المؤتمر الوزاري الأول في ديسمبر/ كانون الأول 1996 في سنغافورة، وانعقد المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف في مايو/ أيار 1998، والثالث في سياتل بالولايات المتحدة الأميركية في ديسمبر/ كانون الأول 1999، ومن المقرر انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة عاصمة قطر في نوفمبر/ تشرين ثاني 2001.

ب- الأمانة العامة: تتكون من المدير العام للمنظمة وموظفين يتمتعون بالاستقلال عن الدول التي ينتمون إليها.

ج- المجلس العام: يضم ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة، يجتمع مرة واحدة على الأقل شهريا، وله عدة وظائف منها تلك التي يسندها له المؤتمر الوزاري، كما أنه جهاز لفض المنازعات التجارية، وفحص السياسات التجارية. وتخضع له جميع المجالس الرئيسية واللجان الفرعية ومجموعات العمل.

د- المجالس الرئيسية: وتتكون من:

- مجلس تجارة السلع: ويحتوي على عدة لجان، منها اللجنة الزراعية ولجنة الإجراءات الوقائية ولجنة مراقبة المنسوGATT ولجنة الممارسات ضد الإغراق وهو تكدس السلع في سوق إحدى الدول الأعضاء نتيجة تخفيض أو إلغاء التعرفة الجمركية.
- مجلس تجارة الخدمات: ويشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة تجارة الخدمات المصرفية.
- مجلس حقوق الملكية الفكرية: ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.

هـ- اللجان الفرعية: وهي أربع لجان:

- لجنة التجارة والبيئة: وتعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة.
- لجنة التجارة والتنمية: التي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نموا.
- لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات: وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.
- لجنة الميزانية والمالية والإدارة: وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة. وقد بلغت مساهمات الأعضاء عام 2000 حوالي 74 مليون دولار أميركي، ويتناسب حجم إسهام كل عضو مع أهمية تجارته الخارجية، فتبلغ حصة الولايات المتحدة الأميركية 15.7% من ميزانية المنظمة، بينما تبلغ مساهمة الدول الإسلامية 5.5% من ميزانية المنظمة، دفعت ماليزيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة أكثر من ثلثي هذه النسبة.

و- مجموعات العمل: وتختص بدراسة الترشيحات لعضوية المنظمة، إضافة إلى مجموعة العلاقة بين التجارة والاستثمار والمجموعة المختصة بسياسة المنافسة.

## الدول الأعضاء

تقسم عضوية منظمة التجارة العالمية إلى ثلاث أقسام:

أ- الأعضاء :- بلغ عدد أعضاء المنظمة 164 عضو.

ب- المراقبون : الأعضاء المراقبون هي دول تسعى للانضمام للمنظمة وعليه تفرض المنظمة على الدول الأعضاء بدء مفاوضات الانضمام للمنظمة خلال خمسة سنوات من تسميتهم كأعضاء مراقبين.

ج - المنظمات الدولية : تسمح منظمة التجارة العالمية للمنظمات الإقليمية والدولية بدخول الكيانات التابعة للمنظمة كأعضاء مراقبين حسب اهتمامات المنظمات وبناءً على طلبها، وهذه المنظمات هي:

اتحاد المغرب العربي (AMU) , اتفاقية استكهولم , اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)

اتفاقية بازل , اتفاقية روتردام ,اتفاقية منظمة الأغذية والزراعة الدولية لوقاية النباتات (IPPC)

الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة (UPOV) ,الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)

الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا (WAEMU) ,الأمم المتحدة (UN) ,البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) , البنك الأمريكي للتنمية (IADB) , البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (EBRD) , البنك الدولي (IBRD) .... الخ

## ثالثاً : صندوق النقد الدوليInternational Monetary Fund

تم انشاء منظمة صندوق النقد الدولي (IMF) عام 1944. والغرض الرئيسي منها هو تعزيز التعاون النقدي الدولي، واستقرار الصرف، والنمو الاقتصادي. يقدم صندوق النقد الدولي المساعدة المالية للبلدان الأعضاء التي تعاني من صعوبات في ميزان المدفوعات، ويساعد البلدان على تصميم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي لتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار، ويوفر المساعدة الفنية والتدريب لمساعدة البلدان على بناء قدراتها الاقتصادية. تضم المنظمة 190 دولة عضو تساهم في مواردها وفقاً لحجمها الاقتصادي وأهميتها. يقوم صندوق النقد الدولي بمراقبة منتظمة للسياسات الاقتصادية والمالية للبلدان الأعضاء، ويقدم المشورة بشأن السياسات

ويحدد المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي. كما تجري أبحاثاً حول القضايا الاقتصادية العالمية وتنشر التقارير والتحليلات مع توفير البيانات والإحصاءات للدول الأعضاء. وقد حظي صندوق النقد الدولي بالثناء على دوره في تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصاديين الدوليين، وانتُقد بسبب السياسات التي لم تعالج بشكل كافٍ التكاليف الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف الاقتصادي.

**دور الصندوق**

صندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي - أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة.

ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه - كما يتضح من اسمه - صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات. تتضمن الأهداف القانونية لصندوق النقد الدولي تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات، وإجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات التي تتعرض لها البلدان. ولتحقيق هذه الأهداف، يقوم الصندوق بما يأتي:

1. مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وعلى المستوى العالمي، وتقديم المشورة بشأن السياسات لأعضائه استناداً إلى الخبرة التي اكتسبها منذ تأسيسه.
2. إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها، ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت وإنما أيضاً لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية إلى حل مشكلاتها الأساسية.
3. تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية.

**مجال اختصاص الصندوق**

يهتم صندوق النقد الدولي في إشرافه على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء بأداء الاقتصاد ككل - وهو ما يشار إليه في الغالب بأداء الاقتصاد الكلي. ويشمل هذا الأداء الإنفاق الكلي (وعناصره الأساسية مثل الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات الأعمال) والناتج وتوظيف العمالة والتضخم، وكذلك ميزان المدفوعات في البلد المعني - أي ميزان معاملاته مع بقية العالم.

ويركز الصندوق أساساً على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان - أي السياسات المتعلقة بميزان الحكومة، وإدارة النقد والائتمان وسعر الصرف - وسياسات القطاع المالي بما في ذلك تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والرقابة عليها، وإضافة إلى ذلك يوجه صندوق النقد الدولي اهتماماً كافياً للسياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي - بما في ذلك سياسات سوق العمل التي تؤثر على سلوك التوظيف والأجور، ويقدم الصندوق المشورة لكل بلد عضو حول كيفية تحسين سياسته في هذه المجالات، بما يتيح مزيداً من الفاعلية في السعي لبلوغ أهداف مثل ارتفاع معدل توظيف العمالة، وانخفاض التضخم، وتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار - أي النمو الذي يمكن أن يستمر بغير أن يؤدي إلى مصاعب كالتضخم ومشكلات ميزان المدفوعات.

**أهداف الصندوق**

تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يأتي :

1. تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.
2. تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.
3. العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.
4. المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة نمو التجارة العالمية.
5. تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

**صانع القرار في الصندوق**

صندوق النقد الدولي مسؤول أمام بلدانه الأعضاء، وهي مسؤولية تمثل عنصراً لازماً لتحقيق فعاليته. ويتولى القيام بأعمال الصندوق اليومية مجلس تنفيذي يمثل البلدان الأعضاء البالغ عددهم 188 بلداً، وهيئة موظفين دوليين يقودهم المدير العام وثلاث نواب للمدير العام، علماً بأن كل عضو في فريق الإدارة يتم اختياره من منطقة مختلفة من العالم. وتأتي الصلاحيات المفوضة للمجلس التنفيذي في تسيير أعمال الصندوق من مجلس المحافظين، صاحب السلطة الإشرافية العليا.

ومجلس المحافظين، الذي يضم ممثلين لكل البلدان الأعضاء، هو صاحب السلطة العليا في إدارة صندوق النقد الدولي، وهو يجتمع في العادة مرة واحدة سنوياً خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويقوم كل بلد عضو بتعيين محافظ (عادة ما يكون هو وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد) ومحافظ مناوب. ويبت مجلس المحافظين في قضايا السياسات الكبرى، ولكنه فوض المجلس التنفيذي في اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية. ويجري النظر في قضايا السياسات الأساسية المتعلقة بالنظام النقدي الدولي مرتين سنوياً في إطار لجنة من المحافظين يطلق عليها اسم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، (وهي التي كانت تعرف باسم اللجنة المؤقتة حتى سبتمبر 1999). أما لجنة التنمية، وهي لجنة مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فهي تقدم المشورة إلى المحافظين وترفع إليهم تقاريرها حول سياسات التنمية والمسائل الأخرى التي تهم البلدان النامية.

ويتألف المجلس التنفيذي من 24 مديراً، ويرأسه المدير العام للصندوق، ويجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الأسبوع في جلسات يستغرق كل منها يوماً كاملاً، ويمكن عقد اجتماعات إضافية إذا لزم الأمر، وذلك في مقر الصندوق في واشنطن العاصمة. وتخصص مقاعد مستقلة في المجلس التنفيذي للبلدان المساهمة الخمسة الكبرى وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة إلى جانب الصين وروسيا والمملكة العربية السعودية. أما المديرون الستة عشر الآخرون فتتولى انتخابهم مجموعات من البلدان تعرف باسم الدوائر الانتخابية (constituencies) لفترات مدتها عامين.

**الموارد المالية للصندوق**

المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصص (أو رأس المال) التي تسددها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزاد فيها الحصص. وتدفع البلدان 25% من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة (الذهب الورقي) و 75% بعملته الوطنية، لأغراض الإقراض حسب الحاجة. وتحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد العضو، وإنما أيضاً عدد أصواته وحجم التمويل المتاح له من الصندوق ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة. والهدف من الحصص عموماً هو أن تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي، فكلما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج وازداد اتساع تجارته وتنوعها، ازدادت بالمثل حصته في الصندوق. والولايات المتحدة الأمريكية، أكبر اقتصاد في العالم، تسهم بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي حيث تبلغ حصتها 17.6% من إجمالي الحصص. أما سيشيل، أصغر اقتصاد في العالم، فتسهم بحصة مقدارها 0.004%. وقد بدأ تنفيذ ما خلصت إليه مراجعة الحصص (الحادية عشرة) في يناير 1999، فازدادت الحصص في صندوق النقد الدولي (لأول مرة منذ عام 1990) بمقدار 45% تقريباً لتبلغ 212 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 290 مليار دولار أمريكي).

## رابعاً: منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)

منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) هي منظمة تابعة للأمم المتحدة تأسست عام 1964 بهدف تعزيز التنمية من خلال التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا. ويقع مقر المنظمة في جنيف بسويسرا ويبلغ عدد أعضائها 195 دولة.

يتركز عمل المنظمة على ثلاثة مجالات رئيسية هي:

1. البحث والتحليل: وتقوم المنظمة بإجراء البحوث والتحليلات حول مختلف القضايا المتعلقة بالتجارة الدولية والاستثمار والتنمية
2. تقديم المشورة بشأن السياسات والمساعدة التقنية للبلدان الأعضاء لمساعدتها على تطوير وتنفيذ السياسات التي تعزز النمو الاقتصادي
3. بناء توافق الآراء والشراكات وتسهم في بناء توافق الآراء والشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشركات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني

**الأنشطة الرئيسة للمنظمة:**

**1.** تحليل سياسة التجارة وإجراء البحوث المهمة حولها: توفر المنظمة البحث والتحليل بشأن اتجاهات التجارة الدولية وقضاياها، مثل تحرير التجارة، والحماية، والتعاون المشترك .

**2.** تشجيع الاستثمار وتيسيره: تقدم المنظمة الدعم اللازم لمساعدة البلدان على جذب الاستثمار الأجنبي وسن القوانين المشجعة .

**3.** إدارة الديون والاستقرار المالي: تقدم المنظمة المشورة والمساعدة للبلدان بشأن إدارة ديونها الخارجية وتعزيز الاستقرار المالي .

**4.** التكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية: توفر المنظمة البحث والتحليل بشأن دور التكنولوجيا والابتكار في تعزيز التنمية المستدامة. كما تقدم المساعدة الفنية لمساعدة البلدان على بناء قدراتها التكنولوجية .

ومن خلال مؤتمراتها التي تعقد بانتظام تحدد المنظمة أولويات وبرنامج عملها. وللمنظمة أيضاً أمين عام ومجلس للتجارة والتنمية يشرفان على تنفيذ برامجها وأنشطتها.

## خامساً: منظمة الجمارك العالمية (WCO)

منظمة الجمارك العالمية (WCO) هي منظمة حكومية دولية مقرها في بروكسل، بلجيكا. تأسست عام 1952 باسم مجلس التعاون الجمركي(CCC) ، وأعيد تسميتها فيما بعد بمنظمة الجمارك العالمية في عام 1994. وهي مكرسة لتحسين كفاءة وفعالية إدارات الجمارك في جميع أنحاء العالم. وتتمثل مهمتها في تعزيز قدرة ونزاهة إدارات الجمارك، وزيادة نمو التجارة الدولية باضطراد. وتضم المنظمة 183 دولة عضو، تمثل أكثر من 98٪ من التجارة العالمية. يشمل عمل منظمة الجمارك العالمية تطوير وتعزيز معايير الجمارك الدولية وفق أفضل السياسات، وتقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات للبلدان الأعضاء، وتسهيل التعاون وتبادل المعلومات بين إدارات الجمارك. كما تعمل على مكافحة التجارة غير المشروعة وتعزيز أمن سلسلة التوريد. ويدير منظمة الجمارك العالمية مجلس يتألف من ممثلين من الدول الأعضاء، حيث يجتمع لمراجعة عمل المنظمة وتحديد أولوياتها. ولديها أمانة عامة مسؤولة عن تنفيذ قرارات المجلس والأعمال اليومية للمنظمة.

## سادساً: غرفة التجارة الدولية (ICC)

غرفة التجارة الدولية (ICC) هي منظمة غير حكومية تأسست عام 1919 بهدف تعزيز التجارة الدولية والاستثمار وريادة الأعمال. ويقع المقر الرئيسي في باريس، ولها مكاتب في أكثر من 100 دولة. وتمثل أكثر من 45 مليون شركة من مختلف القطاعات والأحجام في جميع أنحاء العالم. تشتهر غرفة التجارة الدولية في المقام الأول بتطوير ونشر قواعدIncoterms ، وهي مجموعة من المصطلحات التجارية الموحدة المستخدمة في المعاملات التجارية الدولية، حيث تحدد هذه الشروط التزامات ومسؤوليات المشترين والبائعين فيما يتعلق بتسليم البضائع وتجنب المخاطر وتنظيم المعاملات والمستندات. وتقوم غرفة التجارة الدولية بانتظام بتحديث قواعد Incotermsلتعكس التغييرات في ممارسات وتقنيات التجارة الدولية

بالإضافة إلى تلك القواعد توفر غرفة التجارة الدولية أيضاً مجموعة من الخدمات لتسهيل التجارة والاستثمار الدوليين، بما في ذلك خدمات التحكيم والوساطة، والمبادئ التوجيهية لتسهيل التجارة والجمارك، وخدمات الملكية الفكرية. ولديها قاعدة عضوية واسعة، بما في ذلك اللجان الوطنية وغرف التجارة وجمعيات الأعمال والشركات الفردية. وتعمل المنظمة بشكل وثيق مع الحكومات والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين لتعزيز السياسات والممارسات من أجل النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.